أكد أن دور الانعقاد المقبل سيكون تشريعيا إذا لم تكن هناك توترات بين السلطتين

33 سؤالا و26 اقتراحا بقانون.. حصاد خليل الصالح في دور الانعقاد الأول

ربيع سكر

أعدت الامانة العامة وقطاع الاعلام والعلاقات العامة بمجلس الامة تقارير إحصائية عن الانجازات و الاعمال التشريعية والرقابية للنواب خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر ، وتنشر « الوسط « اليوم تقرير المجلس عن الانجازات و الاعمال التشريعية والرقابية للنائب خليل الصالح خلال دور الانعقاد الأول الذي قدم فيه 33 سؤالًا و26 اقتراحًا بقانون و6 اقتراحات برغبة، وشارك في تقديم طلب لمناقشة القضية الإسكانية. ويترأس الصالح لجنة التحقيق فى استقالة رئيسة الخطوط الجوية الكويتية إضافة إلى عضويته في لجان المرافق العامة وذوي الاحتياجات الخاصة وشؤون الزراعة والثروة السمكية والحيوانية.

وقال النائب خليل الصالح : إن دور الانعقاد الأول طغى عليه الجانب الرقابي متمثلًا بالاستجوابات ولجان التحقيق والأسئلة البرلمانية مشيرًا إلى نصيب الجانب التشريعي كان محدودًا جدا في هذا الدور.

وتوقع الصالح أن يحظى الجانب التشريعي في دور الانعقاد المقبل بفرصة كبرى إذا لم تكن هناك توترات بين المجلس والحكومة.

وأضاف أن العطلة البرلمانية ستشهد تكثيفًا لأعمال بعض اللجان مثل اللجنة التشريعية ولجنة حماية الأموال العامة، وسيكون انعقاد بقية اللجان محدودًا نظرًا لصعوبة إكمال النصاب.

خليل الصالح

احصائية مجلس الأمة عن أعمال النائب الصالح

الاقتراحات بقوانين

يبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب خليل الصالح 26 اقتراحًا بقانون منها 4 اقتراحات منفردة و22 مشاركًا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

– منح العسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق.

– الهبات والمنح والمساعدات الخارجية (منح الهبات والمساعدات المالية التي تزيد على عشرة ملايين دينار كويتي لا يكون إلا بقانون).

– إضافة مادتين جديدتين برقمي (71مكررًا) و (85 مكررًا) إلى القانون رقم (32) لسنة 1986 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية / تحصيل نسبة خمسة بالمائة من قيمة التحويلات التي يجريها جميع الوافدين والأجانب.

– تعديل الفقرة الثانية من البند (ثانيًا) من المادة (5) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية / معاملة القصر معاملة الكويتيين إلى حين حصولهم على الجنسية الكويتية.

– تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة / يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف رعاية معاق معاشًا تقاعديًا يعادل 100% من المرتب الكامل.

– تعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة / تتولى الدولة عملية تطوير الأسطول.

– تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (يقوم بنك الائتمان بتقديم القروض لمستحقي الرعاية السكنية من المواطنين والمواطنات الأرامل او المطلقات أو المتزوجات من غير كويتي وغير المتزوجات ممن بلغن الأربعين عامًا)

– تنظيم مهنة المحاماة .

– إضافة فقرة أخيرة إلى المادة (2) من المرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة / تتم زيادة قيمة المساعدة بنسبة توازي نسبة ارتفاع التضخم وزيادة الأسعار.

– تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة / المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة دائمة ومتوسطة أو شديدة.

– تعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (تستحق المساعدة المرأة الكويتية التي بلغت 40 سنة ميلادية).

– تعديل المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (يكتسب الجنسية الكويتية كل من ولد في الكويت أو في الخارج لأم كويتية وأب أجنبي).

– تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة / تزاد قيمة المساعدات سنوياً بمعدلات التضخم .

– تعديل المادة (41) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة / يستحق المؤمن عليه المعاق معاشاً تقاعدياً يعادل (100%) .

– إنشاء صندوق صباح الأحمد للأجيال .

– تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية / يجوز للوزير إحالة الموظف إلى التقاعد قبل بلوغه السن القانونية.

– الأحوال الشخصية الجعفرية.

– تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017 (أربعة آلاف شخص من فئة غير محددي الجنسية فقط) .

– تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية (لا يجوز منح الإقامة إلا بعد الحصول على وثيقة التأمين الصحي أو عقد الضمان الصحي) .

– تعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية / تزاد المعاشات التقاعدية زيادة سنوية وفقاً لزيادة معدلات التضخم .

– تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة / تخفيض ساعات العمل للموظف من ذوي الإعاقة أو ممن يرعى ولداً أو زوجاً من ذوي الإعاقة .

– إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي / إنشاء صندوق "ذخر".

– تعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة (الاعاقة الشديدة).

– تعديل بعض أحكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة (الأثمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع والمشتقات النفطية ويلغى القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء وإلغاء أي زيادة على الرسوم والتكاليف المالية تمت قبل العمل بهذا القانون) .

– مكافحة العنف الأسري وتعديل بعض أحكام القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة (جرائم العنف الأسري وحقوق الطفل).

– تعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (لا يجوز بأية حال أن يبقى المقبوض عليه محجوزاً لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة بدون أمر كتابي من المحقق بحبسه احتياطياً) .

الأسئلة

وجه النائب خليل الصالح 33 سؤالا إلى 12 وزيرا منها 7 أسئلة لوزير المالية عن واقعة تهريب الحاويات من ميناء الشويخ والمخالفات التي شابت طرح مناقصة محطة الزور الشمالية المرحلة الثانية وتحويلات الوافدين وتأخر تفعيل قانون العمالة المنزلية.

وقدم 5 أسئلة لوزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشئون الشباب بالوكالة عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة المشكلة بشأن مسح أسعار السلع والإجراءات التي تقوم بها الهيئة العامة للصناعة تجاه المصانع القائمة والحديثة فيما يتعلق بطريقة التصرف بمخلفات المياه الصناعية ومخلفات الصرف الصحي ومراقبة عمليات السحوبات التي تجريها البنوك.

ووجه 4 أسئلة لوزير الأشغال عن المشاريع المنجزة وخطط التنمية وكشف بأسماء جميع العاملين في الوزارة.

ووجه 4 أسئلة إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة عن آلية التعيينات في الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي وأسماء جميع المستشارين غير الكويتيين العاملين بإدارة الفتوى والتشريع.

وقدم سؤالين إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عن الشروط والمتطلبات المفروضة على المتقدمين لوظيفة وكيل نيابة للسنة الحالية وأسماء المقبولين لوظيفة باحث قانوني مبتدئ في النيابة العامة.

وقدم سؤالين إلى وزير الدولة لشؤون الوزراء وزير الإعلام بالوكالة عن أسباب عدم تنفيذ قرار رفع كادر أصحاب التخصصات الطبية المساندة على الضباط والأفراد العسكريين والإجراءات التي اتخذت لمواجهة الارتفاع الهائل في أسعار الخدم.

كما وجه سؤالين إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية عن وجود وثيقة مسربة بين بعض شركات استيراد الأغنام لرفع أسعار الماشية قبل شهر رمضان المقبل وظاهرة نفوق الأسماك على سواحل الكويت والتقارير البيئية.

وقدم سؤالين إلى وزير التربية وزير التعليم العالي عن منح العاملين في المعهد برنامج الإجازة العلمية (التفرغ العلمي).

ووجه الصالح سؤالين إلى وزير الصحة عن الدراسة التي أعلنتها الوزارة لضم فئات جديدة للاستفادة من مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين (عافية) كشريحة ربات البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة.

ووجه سؤالين إلى وزير الداخلية عن

أبرز المقترحات بقوانين التي تقدم بها

رئيسة قسم تخطيط وتنفيذ البرامج أكدت تنظيم 135 دورة تدريبية داخلية وخارجية

الفضلي: 28 موظفا من مجلس الأمة يزورون برلمان الاتحاد الأوروبي والبرلمان الألماني الشهر الجاري

كشفت رئيسة قسم تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية في مجلس الأمة عليه حسين الفضلي عن وجود ما يقارب 135 دورة تدريبية داخلية وخارجية في السنة المالية الحالية لموظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وأضافت الفضلي في تقرير نشره موقع مجلس الأمة الرسمي أنه تم تقديم 16 برنامجا تدريبيا في شهر ابريل الماضي و14 برنامجا في شهر مايو و11 برنامجًا خلال الشهر الجاري مؤكدة أن الإدارة الحالية تعمل بشكل مستمر ومتواصل لتقديم أفضل الجهود والخدمات التطويرية لموظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وقالت إن بعض البرامج التدريبية التي تنظمها إدارة التدريب ينفذ في فنادق درجة أولى والبعض الآخر في قاعات التدريب المجهزة في مبنى المجلس في حين نقوم بمراسلة المعاهد المعتمدة خارج الكويت لإقامة الدورات والبرامج التدريبية الخارجية.

وأكدت الفضلي أن الإدارة الحالية تسير وفق رؤى وأهداف مخططة صيغت من رؤية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لخدمة وتطوير الموظفين لما فيه الصالح العام للكويت.

وذكرت الفضلي أنه تم هذا العام إطلاق حملة "مثال يحتذى به" بمباركة الإدارة العليا لمجلس الأمة التي تحرص كل الحرص على تقديم كل أوجه التسهيلات والدعم لإدارة التدريب بغية تحقيق الهدف المنشود.

وأضافت "كما قامت الإدارة بتنظيم دورة (برنامج علامات الترقيم) لتطوير عمل المضابط في الجلسات والتي ساهمت بشكل مباشر وملحوظ في تطوير العمل في المضابط وحصر الاعداد وإخراجها بصورة مبدعة.

علية الفضلي

علام الكندري

وبينت الفضلي أنه تم إعداد كتيب لجميع الدورات التدريبية المدرجة للسنة المالية سيتم توزيعه على رؤساء القطاعات ومديري الإدارات لإتاحة الفرصة لترشيح من يرونه مناسبا لتلك الدورات التدريبية.

وعن الزيارات البرلمانية الخارجية ذكرت أن هناك زيارتين واحدة لبرلمان الاتحاد الأوروبي وأخرى للبرلمان الألماني لنحو 28 موظفًا من جميع القطاعات في مجلس الأمة خلال الشهر الحالي مؤكدة وجود زيارات قادمة لعدد من البرلمانات.

وحول طبيعة المهام لكل قسم في إدارة التدريب أوضحت الفضلي أن الإدارة الحالية تنقسم إلى قسمين الأول معني بتخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية واخر معني بتقييم تنفيذ البرامج التدريبية.

وذكرت أن قسم التخطيط يقوم على تنفيذ احتياجات الأمناء المساعدين لمجلس الأمة في توفير الدورات التدريبية التي يحتاجون إليها داخل الكويت وخارجها لتطوير أداء العاملين في قطاعاتهم والارتقاء بمستواهم الوظيفي.

وبينت أن آلية عمل قسم التخطيط مبنية على وضع خطط لبرامج التدريب المطلوبة لكل سنة مالية وعلى إثرها يتم توزيع البرامج المطلوبة من قطاعات مجلس الأمة والتي هدفها صقل الموظف لتطوير أدائه في العمل علي حسب احتياج كل قطاع.

ولفتت الفضلي إلى أن من مهام القسم أيضا ضمان استمرارية تحسين المهارات الوظيفية التشغيلية والقيادية المطلوبة للعمل الحالي والمستقبلي حيث يتم تحديد الأطراف المعنية والمشاركة في الدورات مع ضمان تكافؤ فرص التدريب لجميع الموظفين بحيث يشارك الجميع بدرجاتهم الوظيفية.

وأكدت السعي على تطوير الأنظمة واللوائح لأنشطة التدريب في الداخل والخارج وقواعد إجراءاتها من أجل تحفيز أساليب كل دورة لتحقيق الأهداف المنشودة. وأضافت الفضلي" أما القسم الثاني وهو تقييم تنفيذ البرامج التدريبية فيعنى بمتابعة برامج التدريب وتطويرها من خلال عمل تقارير يتم من خلالها تقييم لهذه البرامج وإعداد إحصائيات سنوية عن هذه الدورات مؤكدة أن من مهامه أيضا تطوير العمل بشكل عام.

وعن وجود مشكلات إدارية أكدت الفضلي عدم وجود أي نوع من المشكلات لاسيما في ظل الدعم الذي تتلقاه الإدارة من رئيسة قطاع الموارد البشرية إيمان البداح ومديرة الإدارة رنا الغانم اللتين ساهمتا منذ توليهما في فتح المجال لتنظيم دورات وبرامج تدريبية لم تكن موجودة من قبل ساهمت بشكل ملحوظ في تطوير أداء الموظفين.

وأشارت الفضلي إلى أن موظفي الادارة على الرغم من كفاءتهم وأدائهم لدورهم على أكمل وجه إلا أننا نحتاج إلى زيادة عددهم وذلك تجنبا لحدوث أي طارئ لديهم.

وطالبت الفضلي في نهاية حديثها جميع موظفي المجلس بضرورة مراجعة قسم تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية لمساعدتهم في أي استفسار أو أي دورة تطور عملهم مؤكدة أن أبواب القسم مفتوحة للجميع دون استثناء.

مبنى مجلس الأمة